

بدأت نظرية الأملاك العامة في الظهور من خلال كتابات الفقهاء الفرنسيين في القرن التاسع عشر والذين فسروا عبارات التي وردت بشأن الأملاك العامة والأملاك الخاصة وبنوا على ذلك نظاما قانونيا خاصا يحكم الأملاك العامة .

وإذا كانت دراسة هذا الموضوع قد بدأت على يد الفقهاء مما يعد دليلا على أهميته فلا شك أن هذه الأهمية تزداد وتتضاعف نظرا لاعتبار أن الأملاك العامة هي الأداة الأساسية لتحقيق سياسة الدولة.

ويهتم بحثنا بدراسة الحماية الجزائية للأملاك العمومية، وذلك من خلال تناول الحماية الموضوعية التي نص عليها القانون الجنائي، وهذه الحماية قد نظمها القسم الخاص في قانون العقوبات.

والحماية الجزائية المقررة للأملاك العامة أشد من تلك الحماية المقررة للأموال الأشخاص الخاصة، لأن الأملاك العامة هي الوسيلة في اشباع حاجات المنفعة العامة وتقديم الخدمات.

ومن هنا تتجلى لنا أهمية الموضوع من خلال أنه للأملاك العمومية فوائد ومنافع لا تعد ولا تحصى، سواء بالنسبة للمواطن أو بالنسبة للمجتمع فهي تعد مصدر هام للدخل الوطني كالمحروقات مثلا، وأن الإعتداء عليها هو إعتداء على الجماعة ككل وإعتداء على النظام الجماعي والدولي.

كما أنها تفيد في تنمية وتطوير البلاد وبالتالي ترقية حياة المواطنين، وتحقيق المنافع لجميع المواطنين دون استثناء كالمياه والطرق و تساعد على الترويج عن النفس، من خلال الحدائق العامة والشواطئ والغابات.

وكذا تجسيد القيم الوطنية، والمحافظة عليهما من خلال الآثار والمتاحف، وأنها تحمي البلاد، وتحافظ على أمن الأشخاص من خلال مؤسسات الدفاع الوطني.

ولذلك فإن الحماية الجزائية للأموال العمومية وما يرتبط بها من جرائم تمثل سدا مانعا في طريق الحياة والتقدم والتنمية، ولهذا كان اختياري لهذا الموضوع لما رأيت من أهمية بالغة للبحث فيه والدراسة والتحليل.

ولقد كانت من بين الأسباب الكثيرة والتي جعلت من هذا الموضوع جديرا بأن يكون موضوع بحثي نذكر منها:

- ندرة الدراسات القانونية في هذا الموضوع بشكل مستقل، وافتقار المكتبة الجزائرية لأبحاث ومؤلفات عامة تتناول الحماية الجزائية للأموال الوطنية العمومية.

- أن الحماية الجزائية المرسلة للأموال العمومية أشد من تلك الحماية المقررة للأموال الخاصة، فالمجني عليه في جرائم الإعتداء على الأموال العمومية هي الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية.

- اتصال الموضوع هذا البحث بأعلى ما عند الإنسان وهي الملكية العقارية والمنقولات.

- خطورة الجرائم الماسة بالأموال العمومية وتأثيرها على الحياة والمجتمع وأهمها: جريمة السرقة، وجريمة الاختلاس، وجريمة التخريب والإتلاف التي تقع على الأموال العامة.

- أن موضوع الأموال العمومية تحتل مكانا واضحا في دراسات القانون وهذه الأهمية لا تبدو فقط في مجال قانون الأموال الوطنية، وإنما في مجال القانون الخاص، والقانون العام.

- التوعية والتعريف بالأموال العمومية والمحافظة عليها ، وبيان مخاطرها وآثارها.

هذا التوجه جعلت إشكالية بحثنا تتمثل في:

ما المقصود بالحماية الجنائية للأملاك الوطنية العمومية؟ وماهي معايير تمييزها عن الأملاك

الخاصة؟ وفيما تتمثل الأحكام الجزائية الحماية الأملاك الوطنية العمومية المقررة قانونا؟.

وإذا كنت قد أفردت لهذا الموضوع هذه الدراسة المستقلة فتلك أول محاولة مني لإلقاء

بعضاً من الضوء عليه. فلم يسبق على قدر علمي أن أفرد له الباحثون مثل هذه الدراسة فهو

إذن لا يزال مجرد موضوع كسائر الموضوعات في مؤلفات مبادئ القانون الجنائي.

وإن البحث في هذا الموضوع يتطلب جهداً استثنائياً، نظراً للتوسع الكبير في ملكية الدولة

التي تسبغ عليها صفة العمومية، وتعدد النصوص الجزائية التي تعالجها الموضوع.

كما أنه في الواقع أن هذا الموضوع لم ينل حظه من اهتمام مثلاً نالت الكثير من

الموضوعات القانون العام رغم أنه يستجيب لكل دارس وباحث إذا ابتغى تعمقاً فيه، فضلاً على

ذلك تظهر صعوبة البحث في هذا الموضوع ندرة المراجع والدراسات المعنية والتي تناولت

الموضوع بشكل مباشر، فضلاً عن أن البحث في هذا الموضوع يتطلب مني البحث في

مواضيع متعددة لأن نظرية الأملاك العامة في أصلها من اجتهاد فقهاء القانون الخاص.

وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج المتبع، فقد اتبعت في دراستي

لهذا الموضوع، الدراسة النظرية التحليلية للنصوص والوقائع المادية، ثم محاولة تطبيق تلك

النصوص على الوقائع، اعتماداً على القواعد العامة التي ترتبط بها، واستقراء النتائج العامة

بناءً على الحقائق المحددة التي يمكن التعرف عليها بالملاحظة والدراسة.

أما من حيث تقسيم البحث فإن موضوعنا ينصب حول الحماية الجزائية للأموال الوطنية العمومية وتحقيقا لذلك إرتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين

تناولت في الفصل الأول تحت عنوان ماهية الأموال الوطنية العمومية حيث أدرجت فيه مبحثين تناولت في المبحث الأول مفهوم الأموال الوطنية العمومية، والذي بدوره قسمته إلى ثلاث مطالب تناولت في المطلب الأول تعريف الأموال الوطنية العمومية، والمطلب الثاني تناولت فيه مصادر اكتساب الأموال الوطنية العمومية، وفي المطلب الثالث تناولت فيه أنواع الأموال الوطنية. أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه تكوين الأموال الوطنية العمومية وتمييزها عن الأموال الوطنية الخاصة، والذي أدرجت فيه مطلبين تناولت في المطلب الأول تكوين الأموال الوطنية العمومية، أما المطلب الثاني فقد تناولت تمييز الأموال الوطنية العمومية عن الأموال الوطنية الخاصة.

أما في الفصل الثاني تحت عنوان الأحكام العامة لحماية الأموال الوطنية العمومية، والذي قسمته كذلك إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول تسيير الأموال الوطنية العمومية والذي أدرجناه في مطلبين، المطلب الأول نظام استعمال الأموال الوطنية العمومية، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه نظام المحافظة على الأموال الوطنية العمومية.

وفي المبحث الثاني تحت عنوان القواعد الإجرائية لحماية الأموال الوطنية العمومية، وأدرجناه ضمن ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول القواعد العامة لحماية الأموال الوطنية العمومية وفي المطلب الثاني الجرائم الماسة بالأموال الوطنية العمومية.